البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

نيسان 2015

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	33

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 3.1٪ خلال عام 2014 مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال عام 2013. وتراجع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، خلال الربع الأول من عام 2015 بنسبة 0.9٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.3٪ خلال نفس الربع من عام 2014. فيما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2015 ليصل الى 13.0٪ من اجمالي قوة العمل مقابل 11.8٪ خلال نفس الربع من عام 2014.

القطاع النقدي والمصرفي

- انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية الربع الأول 2015 بمقدار 474.3 مليون دولار (3.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 13,604.5 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.1 شهراً، ويعزى هذا الانخفاض إلى قيام البنك المركزي بشراء ذهب بمقدار 524.1 مليون دولار.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الربع الأول 2015 بمقدار 721.6 مليون دينار (2.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 29,962.0 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول 2015 بمقدار 508.0 مليون دينار (2.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 19,782.5 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول 2015 بمقدار 884.4 مليون دينار (2.9٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 31,145.4 مليون دينار، وقد تأتى ذلك كمحصلة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 820.1 مليون دينار (3.4٪) وارتفاع الودائع بالأجنبي بمقدار 64.3 مليون دينار (1.0٪).
- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية الربع الأول 2015 بمقدار 30.1 نقطة (1.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 2,135.4 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 77.2 مليون دينار خلال الشهرين الأولين من عام 2015 مقارنة بعجز مالي بلغ 29.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شباط 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 251.0 مليون دينار ليبلغ 12,776.0 مليون دينار (47.1٪ من GDP)، في حين انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 2.7 مليون دينار ليصل إلى 8,027.4 مليون دينار (29.6٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 76.7٪ من GDP في نهاية شباط 2015 مقابل 80.8٪ من GDP في نهاية عام 2014.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الشهرين الأولين من عام 2015 بنسبة 13.2٪ لتبلغ 805.4 مليون دينار، كما انخفضت المستوردات بنسبة 15.5٪ لتبلغ 2,111.5 مليون دينار، وتبعاً لذلك انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 16.9٪ ليصل إلى 1,306.1 مليون دينار، وذلك مقارنة بذات الفترة من عام 2014. وتشير البيانات الأولية خلال الثلث الأول من عام 2015 إلى انخفاض مقبوضات السفر بنسبة 14.8٪ وانخفاض مدفوعاته بنسبة 0.5٪ بالمقارنة مع الفترة المقابلة من العام السابق، وتشير البيانات الأولية خلال الربع الأول من العام الحالي إلى ارتفاع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 3.2٪. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2014 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,730.4 مليون دينار (6.8٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,458.0 مليون دينار (10.3٪ من GDP) خلال عام 2013، فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 1,190.7 مليون دينار خلال عام 2014 مقارنة مع 1,229.6 مليون دينار خلال عام 2013، وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2014 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 23,063.9 مليون دينار وذلك مقارنة مع 21,191.0 مليون دينار في نهاية عام 2013.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصـــة

- انخفض رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية الربع الأول من عـام 2015 بمقدار 474.3 مليون دولار (3.4٪) عن مستواه المسـجل في نهايـة عـام 2014 ليبلـغ 13,604.5 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخـدمات لنحـو 7.1 شهراً، ويعزى هذا الانخفاض إلى قيام البنك المركزي بشراء ذهب بمقـدار 524.1 مليـون دولار.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الربع الأول 2015 بمقدار 721.6 مليون دينار (2.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 29,962.0 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنـوك المرخصـة في نهايـة الربـع الأول 2015 بمقدار 508.0 مليون دينار (2.6٪) عن مستواه المسـجل في نهايـة عـام 2014 ليبلـغ 19,782.5 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية الربـع الأول 2015 بمقـدار 884.4 مليون دينار (2.9٪) مقارنة بمستواه في نهايـة عـام 2014 ليبلـغ 31,145.4 مليـون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصـة في نهايـة الربع الأول 2015 مقارنة مع نهاية عام 2014 باستثناء ودائع التـوفير والـتي ارتفعـت عـن مستواها المسجل في نهاية عام 2014.

- تراجع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية الربع الأول 2015 بمقدار 30.1 نقطة (1.4٪) عن مستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 2,135.4 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية الربع الأول 2015 بمقدار 0.9 مليار دينار (4.7٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتصل إلى 17.2 مليار دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية آذار			
2015	2014		2014
US$ 13,604.5 -3.4٪	US$ 12,606.3 5.0٪	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 14,078.8 17.3٪
29,962.0 2.5٪	27,945.8 2.1٪	السيولة المحلية	29,240.4 6.9٪
19,782.5 2.6٪	18,684.9 -1.3٪	التسهيلات الائتمانية	19,274.5 1.8٪
17,235.0 -0.4٪	16,762.5 1.2٪	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	17,304.1 4.4٪
31,145.4 2.9٪	28,524.4 3.4٪	إجمالي ودائع العملاء	30,261.0 9.7٪
24,833.2 3.4٪	22,069.8 5.1٪	ودائع بالدينار	24,013.1 14.3٪
6,312.2 1.0٪	6,454.6 -2.1٪	ودائع بالعملات الأجنبية	6,247.9 -5.2٪
24,382.7 1.7٪	22,611.2 1.9٪	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	23,976.9 8.0٪
19,957.0 2.0٪	18,112.2 2.6٪	ودائع بالدينار	19,574.9 10.9٪
4,425.7 0.5٪	4,499.0 -1.1٪	ودائع بالعملات الأجنبية	4,402.0 -3.2٪

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

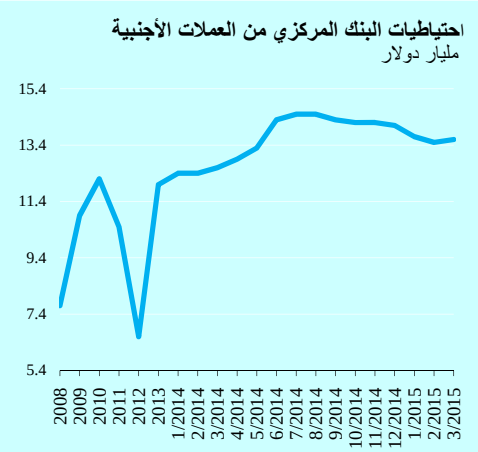

انخفضت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية الربع الأول من عام 2015 بمقدار 474.3 مليون دولار (3.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 13,604.5 مليون دولار، وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.1 شهراً، ويعزى هذا الانخفاض إلى قيام البنك المركزي بشراء ذهب بمقدار 524.1 مليون دولار.

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الربع الأول 2015 بمقدار 721.6 مليون دينار (2.5٪) عن مستواها في نهاية عام 2014 لتبلغ 29,962.0 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 582.3 مليون دينار (2.1٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية الربع الأول 2015 مع نهاية عام 2014، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيـولــة**

    – ارتفعت الودائع خلال الربع الأول 2015 بمقدار 755.2 مليون دينار (3.0٪) عن مستواها في نهاية عام 2014 لتصل إلى 26,191.2 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 506.1 مليون دينار (2.1٪) خلال نفس الفترة من عام 2014.

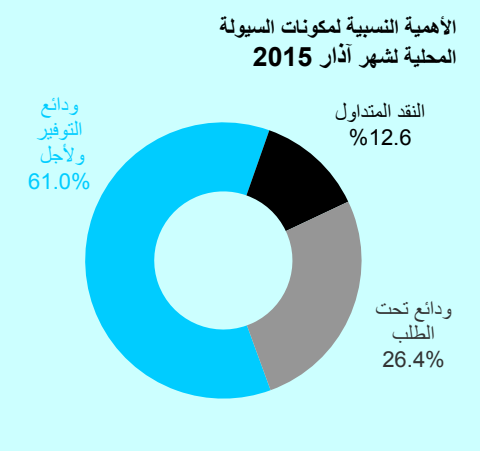

- انخفض النقد المتداول في نهاية الربع الأول 2015 بمقدار 33.6 مليون دينار (0.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 3,770.8 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 76.2 مليون دينار (2.1٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

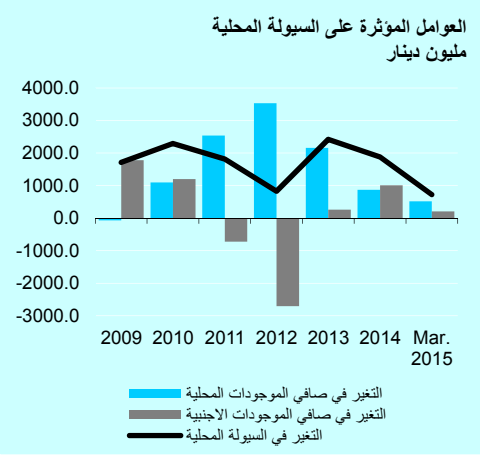

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية الربع الأول 2015 بمقدار 514.3 مليون دينار (2.4٪) عن مستواه في نهاية عام 2014، مقابل ارتفاع قدره 277.2 مليون دينار (1.4٪) خلال نفس الفترة من عام 2014. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 667.6 مليون دينار (2.5٪)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 153.4 مليون دينار (2.7٪).

- ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية الربع الأول 2015 بمقدار 207.3 مليون دينار (2.6٪) عن مستواه في نهاية عام 2014، مقارنة مع ارتفاع مقداره 305.2 مليون دينار (4.4٪) خلال نفس الفترة من عام 2014. وقد تأتى ذلك نتيجة لارتفاع هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 119.4 مليون دينار (1.2٪)، وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 87.9 مليون دينار (4.4٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2014		نهاية آذار 2014	نهاية آذار 2015
7,932.3	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,228.6**	**8,139.6**
9,939.5	البنك المركزي	8,992.4	10,058.9
-2,007.2	البنوك المرخصة	-1,763.8	-1,919.3
21,308.1	**الموجودات المحلية (صافي)**	**20,717.2**	**21,822.4**
-5,753.9	البنك المركزي، منها:	-4,961.6	-5,907.3
1,219.0	الديون على القطاع العام (صافي)	1,492.6	1,092.7
-6,995.3	أخرى (صافي*)	-6,475.6	-7,022.8
27,062.1	البنوك المرخصة	25,679.0	27,729.7
9,635.3	الديون على القطاع العام (صافي)	9,700.9	10,188.7
17,830.4	الديون على القطاع الخاص	17,320.0	17,771.4
-403.6	أخرى (صافي)	-1,341.9	-230.4
29,240.4	**السيولة المحلية (M2)**	**27,945.8**	**29,962.0**
3,804.4	**النقد المتداول**	**3,682.8**	**3,770.8**
25,436.0	**الودائع، منها:**	**24,262.9**	**26,191.2**
4,463.5	بالعملات الأجنبية	4,611.8	4,492.3

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2015/2/3 بتطوير الإطار التشغيلي للسياسة النقدية وتعديل هيكل أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية لتصبح على النحو التالي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 2.75٪.
  - سعر إعادة الخصم: 4.00٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.75٪.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 1.75٪.
  - سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع أو أكثر 2.75٪.
- يتمثل التطوير في الإطار التشغيلي للسياسة النقدية بإصدار شهادات إيداع بآجال مختلفة واستمرار قبول إيداع البنوك للأموال (بعد الاكتتاب في شهادات الإيداع) لدى البنك المركزي وبالشروط التي يحددها لهذه الغاية، كذلك اعتماد سعر فائدة رئيسي للبنك المركزي (CBJ Main Rate) ليصبح السعر المرجعي في الجهاز المصرفي (والذي يعبر عنه حالياً بسعر فائدة اتفاقيات اعادة الشراء لأجل اسبوع).
- ويهدف هذا التطوير إلى تعزيز قدرة البنوك على إدارة سيولتها بفعالية وكفاءة وبما يكفل تلبية احتياجاتها التشغيلية، وتوفير الاحتياجات التمويلية المتنامية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

2014		آذار 2014	آذار 2015
4.25	إعادة الخصم	4.25	4.00
4.00	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	4.00	3.75
2.75	نافذة الإيداع	3.25	1.75
3.00	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع	3.50	2.75
3.00	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر	3.50	2.75

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية آذار 2015 بمقدار 24 نقطة أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.76٪، لينخفض بذلك بمقدار 35 نقطة أساس عن نهاية عام 2014.

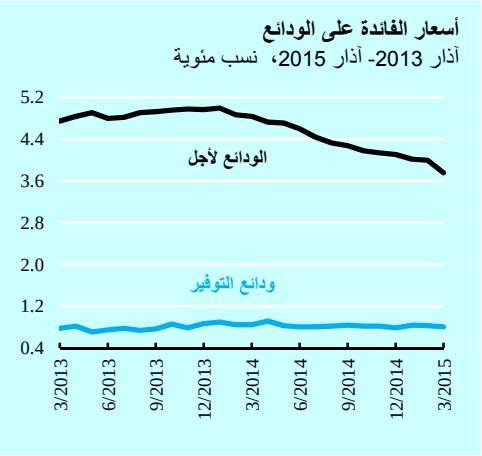

- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية آذار 2015 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.81٪، مرتفعاً بذلك بمقدار نقطتي أساس عن نهاية العام السابق.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية آذار 2015 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار 4 نقاط أساس ليبلغ 0.42٪ ليسجل بذلك انخفاضاً قدره نقطة أساس واحدة عن نهاية عام 2014.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية آذار 2015 بمقدار 20 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.38٪، لينخفض بذلك بمقدار 77 نقطة أساس عن نهاية عام 2014.

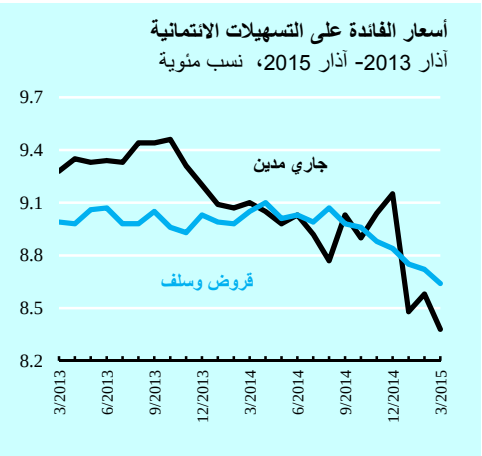

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية آذار 2015 بمقدار 30 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.75٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 20 نقطة أساس.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

2014		آذار 2014	آذار 2015	التغير / نقطة أساس
	الـودائـع			
0.43	تحت الطلب	0.49	0.42	-1
0.79	توفير	0.85	0.81	2
4.11	لأجل	4.84	3.76	-35
	التسهيلات الائتمانية			
9.95	كمبيالات واسناد مخصومة	9.50	9.75	-20
8.84	قروض وسلف	9.05	8.64	-20
9.15	جاري مدين	9.10	8.38	-77
8.72	الإقراض لأفضل العملاء	8.76	8.51	-21

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر آذار 2015 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار 8 نقاط أساس ليبلغ 8.64٪ لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 20 نقطة أساس.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية آذار 2015 ما نسبته 8.51٪ منخفضاً بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 21 نقطة أساس.
- ونتيجة لهذه التطورات، بلغ هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر آذار 2015 ما مقداره 488 نقطة أساس ليرتفع بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 15 نقطة أساس.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول 2015 ما مقداره 508.0 مليون دينار، أو ما نسبته (2.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 254.8 مليون دينار (1.3٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي في نهاية الربع الأول 2015، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 442.1 مليون دينار (20.4٪)، يليه قطاع أخرى، والذي يشكل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للغايات الاستهلاكية، بمقدار 186.5 مليون دينار (4.2٪)، وكذلك قطاع التجارة العامة بمقدار 88.7 مليون دينار (2.4٪). في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة لكل من قطاع الصناعة بمقدار 112.3 مليون دينار (4.4٪)، وقطاع الإنشاءات بمقدار 70.1 مليون دينار (1.5٪)، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية الربع الأول 2015، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 558.0 مليون دينار (49.2٪)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 17.6 مليون دينار (3.7٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة للمؤسسات المالية بمقدار 3.3 مليون دينار (50.0٪)، في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 69.1 مليون دينار (0.4٪) والمؤسسات العامة بمقدار 1.8 مليون دينار (0.5٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول 2015 ما مقداره 31,145.4 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 884.4 مليون دينار (2.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 931.2 مليون دينار (3.4٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2014.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية الربع الأول 2015 بشكل رئيس نتيجة لارتفاع ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 405.8 مليون دينار (1.7٪)، يليه ارتفاع كل

من ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 366.8 مليون دينار (14.8٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 62.8 مليون دينار (1.8٪)، إضافةً إلى ارتفاع ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 49.0 مليون دينار (13.6٪).

- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية الربع الأول 2015، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 820.1 مليون دينار (3.4٪)، وارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 64.3 مليون دينار (1.0٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2014.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال الربع الأول 2015 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2014. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التـداول:**

انخفض حجم التداول خلال شهر آذار من عام 2015 بمقدار 13.9 مليون دينار (5.8٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 223.8 مليون دينار، مقابل انخفاض قدره 13.9 مليون دينار (5.9٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2015، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 647.2 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 116.5 مليون دينار (15.3٪) عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2014.

- **عـــدد الأسهـــم:**

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر آذار من عام 2015 بواقع 38.3 مليون سهم (15.4٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 209.7 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 24.7 مليون سهم (11.0٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2015، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 662.7 مليون سهم، بالمقارنة مع 803.2 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية آذار من عام 2015 انخفاضاً قدره 60.1 نقطة (2.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,135.4 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 29.3 نقطة (1.3٪) خلال نفس الشهر من عام 2014. أما خلال الربع الأول من عام 2015 فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 30.1 نقطة (1.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 مقابل ارتفاع قدره 83.1 نقطة (4.0٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الصناعة بمقدار 80.5 نقطة (4.3٪)، والقطاع المالي بمقدار 30.4 نقطة (1.0٪)، وقطاع الخدمات بمقدار 8.9 نقطة (0.5٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقاً للقطاع

2014		آذار 2014	آذار 2015
2,165.5	الرقم القياسي العام	2,148.9	2,135.4
2,920.9	القطاع المالي	2,974.5	2,890.5
1,852.0	قطاع الصناعة	1,875.8	1,771.5
1,794.8	قطاع الخدمات	1,621.4	1,785.9

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آذار من عام 2015 ما مقداره 17.2 مليار دينار، منخفضة بمقدار 649.4 مليون دينار (3.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 57.0 مليون دينار (0.3٪) خلال نفس الشهر من عام

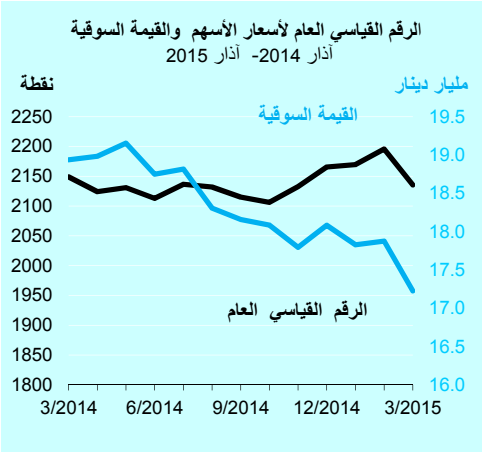

2014. أما خلال الربع الأول من عام 2015 فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 0.9 مليار دينار (4.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014، مقارنة مع ارتفاع بلغ 0.7 مليار دينار (3.9٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر آذار من عام 2015 تدفقاً موجباً بلغ 10.2 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 2.6 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2014. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر آذار من عام 2015 ما قيمته 55.4 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 45.3 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2015 فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً موجباً بلغ 12.6 مليون دينار مقارنة بتدفق سالب قدره 16.5 مليون دينار، خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

2014		آذار 2014	آذار 2015
2,263.4	حجم التداول	219.8	223.8
9.1	معدل التداول اليومي	10.0	9.7
18,082.6	القيمة السوقية	18,937.9	17,226.8
2,321.8	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	248.8	209.7
-22.1	صافي استثمار غير الأردنيين	2.6	10.2
362.7	شراء	27.7	55.4
384.8	بيع	25.1	45.3

المصدر: بورصة عمان.

ثانيا : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2014 بنسبة 3.3٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.9٪ خلال نفس الربع من عام 2013. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 7.2٪ خلال الربع الرابع من عام 2014 مقابل نمو نسبته 7.4٪ خلال نفس الربع من عام 2013.
- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2014 كاملاً بنسبة 3.1٪، مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال عام 2013. بينما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 6.6٪ مقابل 8.6٪ خلال عام 2013.
- تراجع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الربع الأول من عام 2015 بنسبة 0.9٪ مقابل ارتفاع نسبته 3.3٪ خلال نفس الربع من عام 2014.
- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2015 إلى 13.0٪ (11.0٪ للذكور و22.1٪ للإناث)، وذلك مقابل 11.8٪ (9.7٪ للذكور و 21.8٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 18.7٪.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الاجمالي نمواً بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2014 نسبته 3.1٪، مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. ويأتي ذلك بالرغم من استمرار تداعيات الربيع العربي والاضطرابات في المنطقة التي ما زالت تلقي بظلالها على الاقتصاد الاردني وفي مختلف القطاعات. وباستبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات (والذي شهد نمواً نسبته 2.4٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 3.2٪ خلال عام 2014 مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال عام 2013. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 6.6٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 8.6٪ خلال عام 2013. وقد انخفض النمو المسجل في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة تباطؤ المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP والذي نما بنسبة 3.4٪ مقابل 5.6٪ خلال عام 2013؛ وذلك انعكاساً لتلاشي أثر قرار تحرير أسعار المشتقات النفطية على الاقتصاد الوطني، وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الربع الأخير من عام 2014. بالإضافة إلى تراجع الأرقام القياسية لأسعار كل من الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2013 -2014
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2013					
GDP بالأسعار الثابتة	2.6	3.1	2.8	2.9	**2.8**
GDP بالأسعار الجارية	9.5	9.7	8.0	7.4	**8.6**
2014					
GDP بالأسعار الثابتة	3.2	2.8	3.1	3.3	**3.1**
GDP بالأسعار الجارية	7.1	6.1	6.2	7.2	**6.6**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2014-2012

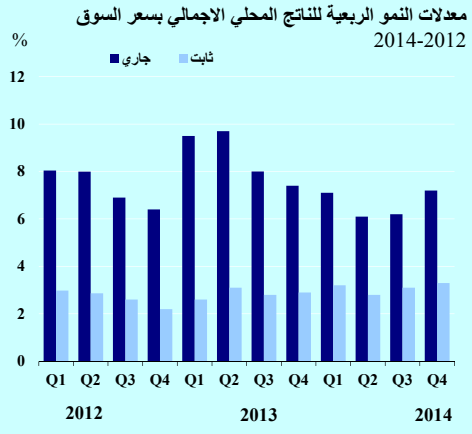

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال عام 2014 "خدمات المال والتأمين والعقارات" (0.5 نقطة مئوية)، التجارة (0.3 نقطة مئوية)، الإنشاءات (0.3 نقطة مئوية)، الصناعات الاستخراجية (0.3 نقطة مئوية)، الصناعات التحويلية (0.3 نقطة مئوية) والزراعة (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 61.3٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2014.

وقد شهدت كافة القطاعات الاقتصادية خلال عام 2014 نمواً حقيقياً بمعدلات متباينة؛ حيث سجلت بعض القطاعات نمواً بوتيرة متسارعة، منها، قطاع "التجارة والمطاعم والفنادق" الذي نما بنسبة 3.7٪، والصناعات الاستخراجية (27.6٪)، "الكهرباء والمياه" (3.3٪)، الزراعة (7.6٪)، "منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح"(7.0٪). في حين شهدت بقية القطاعات تباطؤاً في أدائها.

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نسبة مئوية

	2013	2014
الزراعة	-3.5	7.6
الصناعات الاستخراجية	-10.9	27.6
الصناعات التحويلية	1.9	1.5
الكهرباء والمياه	0.8	3.3
الإنشاءات	8.7	6.8
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	3.2	3.7
النقل والتخزين والاتصالات	4.0	1.6
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	4.0	2.5
خدمات اجتماعية وشخصية	5.7	4.7
منتجو الخدمات الحكومية	2.4	2.3
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح	6.3	7.0
الخدمات المنزلية	0.1	0.1
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	**2.8**	**3.1**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

- نمو الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 1.8٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 2.1٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2014، وذلك محصلة لنمو عدد من البنود المشكّلة لهذا المؤشر، أبرزها بند "المنتجات النفطية المكررة" (37.3٪) و"المنتجات الغذائية والمشروبات" (7.5٪) من جهة، وتراجع عدد من البنود أبرزها منتجات "الاسمنت والجير والجبص" (29.8٪) والتبغ (17.7٪)، من جهة أخرى.
- ارتفع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 14.2٪ (بالمقارنة مع نمو نسبته 7.6٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2014)، وذلك في ضوء نمو الرقم القياسي لإنتاج كلاً من الفوسفات بنسبة 13.9٪، والبوتاس بنسبة 16.3٪ نتيجة زيادة الطلب على هاتين المادتين في أعقاب إبرام اتفاقيات جديدة مع عدد من الدول خاصة الصين والهند.
- نمو كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة بنسبة 17.5٪ خلال الربع الأول من عام 2015، بالمقارنة مع نمو نسبته 5.0٪ خلال نفس الربع من عام 2014.
- تراجع عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية بنسبة 10.8٪ خلال كانون ثاني 2015، بالمقارنة مع نمو نسبته 7.4٪ خلال نفس الشهر من عام 2014.
- تراجع الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية بنسبة 12.4٪ خلال كانون ثاني 2015 بالمقارنة مع تراجع نسبته 3.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2014.
- تراجع المساحات المرخصة للبناء بنسبة 36.8٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2015 بالمقارنة مع نمو نسبته 36.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2014.
- تراجع عدد المغادرين بنسبة 7.8٪ خلال الربع الأول من عام 2015 بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.6٪ خلال ذات الربع من عام 2014.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2014	المؤشـــر	2014	الفترة المتاحة	2015
-2.8	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**7.4**	كانون ثاني	**-10.8**
-1.7	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**-3.9**		**-12.4**
-0.2	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية**	**-2.1**		**1.8**
-1.5	المنتجات الغذائية والمشروبات	-6.0		7.5
5.3	منتجات التبغ	23.0		-17.7
-2.9	المنتجات النفطية المكررة	12.8		37.3
10.2	الإسمنت والجير والجبص	28.6		-29.8
0.6	الحديد والصلب	19.7	كانون ثاني–شباط	-16.7
-6.5	المنتجات الكيميائية	1.1		-10.4
28.3	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية**	**7.6**		**14.2**
38.6	الفوسفات	6.1		13.9
20.3	البوتاس	9.8		16.3
7.2	**المساحات المرخصة للبناء**	**36.7**		**-36.8**
16.7	**كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة**	**5.0**	كانون ثاني – آذار	**17.5**
-0.5	**عدد المغادرين**	**-1.6**		**-7.8**

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:

- دائرة الإحصاءات العامة.
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

الأسعـــار

تراجع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الربع الأول من عام 2015 بنسبة 0.9٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.3٪ خلال نفس الربع من عام 2014. ويعزى هذا التراجع، بشكلٍ أساسي، إلى تراجع أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت تراجعاً في أسعارها؛ مجموعة النقل بنسبة 16.3٪، وبند "الوقود والإنارة" (11.6٪)، وبند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (8.0٪)، لتساهم مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال الربع الأول من العام الحالي بمقدار 3.4 نقطة مئوية، وذلك بالمقارنة مع مساهمة موجبة مقدارها 0.7 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال ذات الربع من عام 2014.

معدل التضخم السنوي

التغير النسبي في متوسط CPI خلال الربع الأول للأعوام (2015-2007)

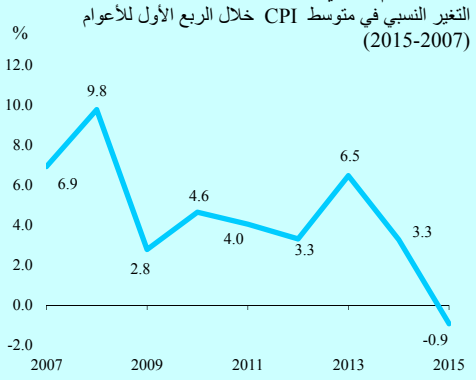

التضخم خلال الربع الأول لعامي 2014 - 2015

مجموعه الإنفاق	الأهمية النسبية	التغير النسبي كانون ثاني– آذار		المساهمة في التضخم كانون ثاني– آذار	
		2014	2015	2014	2015
جميع المواد	100	3.3	-0.9	3.3	-0.9
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها:	33.4	2.0	0.5	0.7	0.2
اللحوم والدواجن	8.2	-0.4	-0.5	0.0	0.0
الألبان ومنتجاتها والبيض	4.2	2.8	0.2	0.1	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.9	10.9	-8.0	0.4	-0.3
الفواكه والمكسرات	2.7	4.9	11.3	0.1	0.3
المشروبات غير الكحولية	2.9	1.9	0.2	0.1	0.0
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	11.4	6.2	0.5	0.2
3) الملابس والأحذية	3.5	6.4	7.4	0.2	0.3
4) المساكن، منها:	21.9	5.2	1.6	1.1	0.3
الإيجارات	15.6	7.5	5.8	1.2	0.9
الوقود والإنارة	4.8	-0.1	-11.6	0.0	-0.6
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.2	1.7	2.7	0.1	0.1
6) الصحة	2.2	4.4	4.7	0.1	0.1
7) النقل	13.6	2.4	-16.3	0.3	-2.5
8) الاتصالات	3.5	-0.2	0.2	0.0	0.0
9) الثقافة والترفيه	2.3	1.7	2.5	0.0	0.1
10) التعليم	5.4	3.9	3.7	0.2	0.2
11) المطاعم والفنادق	1.8	2.8	2.0	0.1	0.0
12) السلع والخدمات الأخرى	3.7	-0.1	1.8	0.0	0.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وفي المقابل شهدت معظم البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها وبنسبٍ متفاوتة تراوحت بين 0.2٪ لمجموعة الاتصالات و11.3٪ لبند "الفواكه والمكسرات" متأثرةً بعوامل العرض والطلب في السوق المحلية.

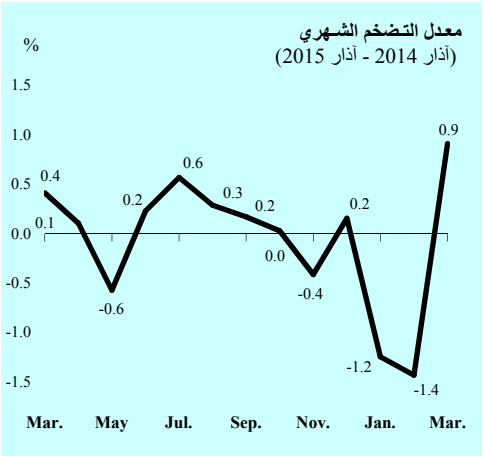

وشهد المستوى العام للأسعار خلال شهر آذار 2015 بالمقارنة مع الشهر السابق (شباط 2015) ارتفاعاً بنسبة 0.9٪. ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار العديد من المجموعات والبنود أبرزها النقل، و"الوقود والإنارة"؛ وذلك في ضوء قرار الحكومة القاضي برفع أسعار البنزين أوكتان 90 و95 بنسبة 4.3٪ و4.7٪ على التوالي بالمقارنة مع اسعارها في شباط 2015.

التشغيل

- ارتفع معدل البطالة (نسبة المتعطلين إلى قوة العمل) خلال الربع الأول من عام 2015 إلى 13.0٪ (11.0٪ للذكور و 22.1٪ للإناث) وذلك مقابل 11.8٪ (9.7٪ للذكور و 21.8٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 18.7٪.

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 36.0٪ (59.4٪ للذكور و 12.5٪ للإناث) خلال الربع الأول من عام 2015، بالمقارنة مع 35.9٪ (58.9٪ للذكور و 12.4٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 31.3٪ خلال الربع الأول من عام 2015، وذلك مقابل 31.7٪ خلال ذات الربع من عام 2014. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 27.0٪ من مجموع المشتغلين، تلاه "تجارة الجملة والتجزئة" (15.1٪)، التعليم (11.7٪)، و"الصناعات التحويلية" (10.0٪).

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 77.2 مليون دينار خلال الشهرين الأولين من عام 2015 مقارنة بعجز مالي بلغ 29.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014. وفي حال استثناء المنح الخارجية (111.4 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 188.6 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 203.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية شباط 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 251.0 مليون دينار ليبلغ 12,776.0 مليون دينار (47.1٪ من GDP).
- شهد الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) انخفاضاً طفيفاً في نهاية شباط 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 2.7 مليون دينار ليبلغ 8,027.4 مليون دينار (29.6٪ من GDP).
- وعليه، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 20,803.4 مليون دينار (76.7٪ من GDP) في نهاية شباط 2015 مقابل 20,555.1 مليون دينار (80.8٪ من GDP) في نهاية عام 2014.

أداء الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2015 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق:-

- **الإيرادات العامة**

ارتفعت الإيرادات العامة خلال شهر شباط من عام 2015 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2014 بمقدار 129.1 مليون دينار أو ما نسبته 35.4٪ لتصل إلى 493.6 مليون دينار. كما ارتفعت الايرادات العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2015 بمقدار 22.8 أو ما نسبته 2.4٪ لتصل إلى 984.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 85.5 مليون دينار وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 62.7 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2015:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	شباط		معدل النمو	كانون ثاني – شباط		معدل النمو
	2014	2015		2014	2015	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**364.5**	**493.6**	**35.4**	**961.4**	**984.2**	**2.4**
الإيرادات المحلية، منها:	324.1	429.9	32.6	787.3	872.8	10.9
الإيرادات الضريبية، منها:	231.4	266.0	15.0	603.7	632.6	4.8
ضريبة المبيعات	166.9	200.0	19.8	391.7	421.5	7.6
الإيرادات الأخرى	91.3	162.3	77.8	180.6	237.6	31.6
المنح الخارجية	40.4	63.7	57.7	174.1	111.4	-36.0
إجمالي الإنفاق، منها:	**549.8**	**578.8**	**5.3**	**990.6**	**1,061.4**	**7.1**
النفقات الرأسمالية	57.8	42.8	-26.0	63.0	58.1	-7.8
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-185.3**	**-85.2**	-	**-29.2**	**-77.2**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهرين الأولين من عام 2015 بمقدار 85.5 مليون دينار أو ما نسبته 10.9٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لـتصل إلى 872.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى بمقدار 28.9 مليون دينار و57.0 مليون دينار على التوالي، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.4 مليون دينار.

- **الإيرادات الضريبية**

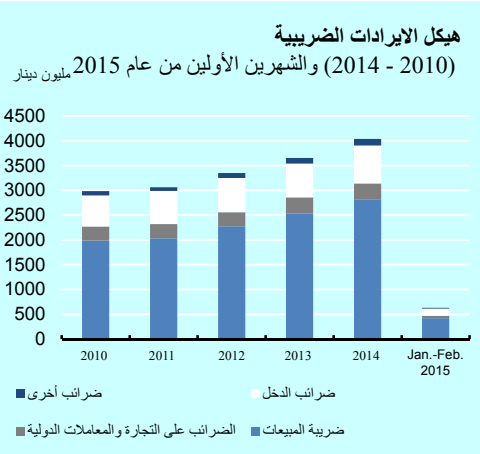

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهرين الأولين من عام 2015 بمقدار 28.9 مليون دينار أو ما نسبته 4.8٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لتصل إلى 632.6 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 72.5٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات **الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 29.8 مليون دينار أو ما نسبته 7.6٪ لتبلغ 421.5 مليون دينار، مشكلةً بذلك 66.6٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 19.1 مليون دينار، وضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 30.4 مليون دينار. في حين انخفضت ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 17.8 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 1.9 مليون دينار.
- ارتفعت **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 9.9 مليون دينار أو ما نسبته 7.2٪ لتصل إلى 146.5 مليون دينار، مشكلةً بذلك 23.2٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 5.6 مليون دينار، وارتفاع ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 4.3 مليون دينار. وقد

شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 78.8٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 115.4 مليون دينار.

- انخفضت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 7.0 مليون دينار أو ما نسبته 12.5٪ لتبلغ 48.9 مليون دينار، مشكلةً بذلك 7.7٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- انخفضت **ضريبة بيع العقار** (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 3.8 مليون دينار أو ما نسبته 19.5٪ لتصل إلى 15.7 مليون دينار، مشكلةً بذلك 2.5٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهرين الأولين من عام 2015 بمقدار 57.0 مليون دينار أو ما نسبته 31.6٪ لتصل إلى 237.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس محصلة لارتفاع حصيلة ايرادات دخل الملكية بمقدار 68.8 مليون دينار لتبلغ 87.4 مليون دينار، (منها 82.6 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة)، وكذلك ارتفاع حصيلة الإيرادات المختلفة بمقدار 3.8 مليون دينار لتبلغ 36.8 مليون دينار، في حين انخفضت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 15.6 مليون دينار لتبلغ 113.4 مليون دينار.

- **الاقتطاعات التقاعدية**

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهرين الأولين من عام 2015 بمقدار 0.4 مليون دينار لتبلغ 2.6 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الشهرين الأولين من عام 2015 بمقدار 62.7 مليون دينار، لتبلغ 111.4 مليون دينار.

■ إجمالي الإنفاق

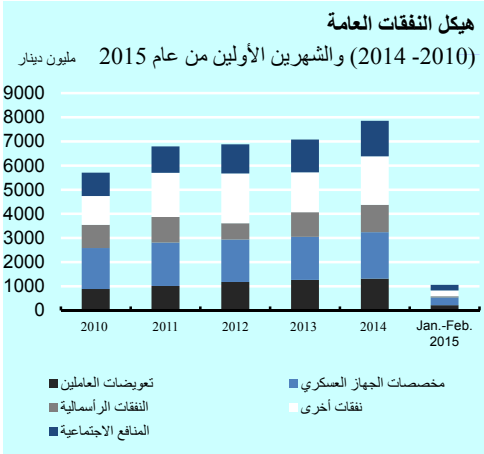

شهدت النفقات العامة خلال شهر شباط من عام 2015 ارتفاعاً مقداره 29.0 مليون دينار أو ما نسبته 5.3٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 578.8 مليون دينار. كما شهدت النفقات خلال الشهرين الأولين من عام 2015 ارتفاعاً مقداره 70.8 مليون دينار أو ما نسبته 7.1٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي لتبلغ 1,061.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الإرتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 75.7 مليون دينار وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار 4.9 مليون دينار.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهرين الأولين من عام 2015 بمقدار 75.7 مليون دينار أو ما نسبته 8.2٪ لتصل إلى 1,003.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 13.4 مليون دينار لتبلغ 315.8 مليون دينار مشكلة ما نسبته 31.5٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 35.9 مليون دينار ليصل إلى 232.6 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 23.2٪ من إجمالي النفقات الجارية، وكذلك ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 2.3 مليون دينار لتبلغ 216.2 مليون دينار مشكلة ما نسبته 21.5٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي بمقدار 30.8

مليون دينار ليصل إلى 132.0 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 13.2٪ من إجمالي النفقات الجارية، وارتفع بند دعم السلع بمقدار 16.7 مليون دينار ليبلغ 34.2 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 3.4٪ من إجمالي النفقات الجارية، ويذكر أن هذا البند يتضمن دعم المواد الغذائية فقط وذلك اعتباراً من عام 2013، بينما انخفض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 7.2 مليون دينار ليبلغ 34.2 مليون دينار ليشكل ما نسبته 3.4٪ من إجمالي النفقات الجارية.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الشهرين الأولين من عام 2015 انخفاضاً مقداره 4.9 مليون دينار، أو ما نسبته 7.8٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لتصل إلى 58.1 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

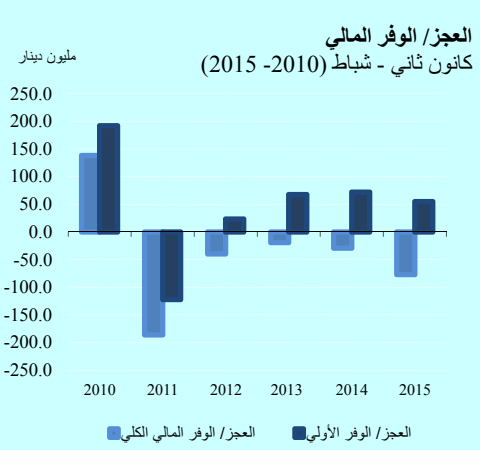

- سجّلت الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2015 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 77.2 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 29.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.
- سجّلت الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2015 وفراً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 54.8 مليون دينار مقابل وفراً أولياً مقداره 72.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.

الدين العام

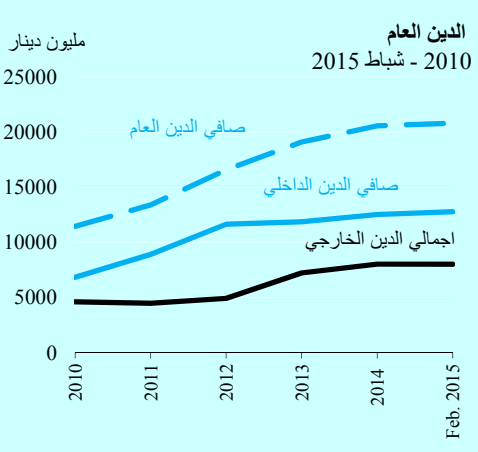

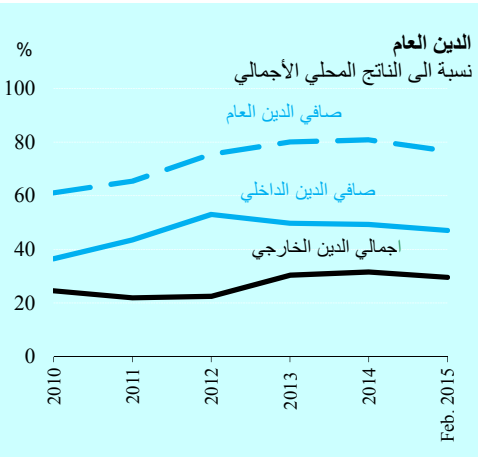

- ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية شباط 2015 بمقدار 251.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 12,776.0 مليون دينار (47.1٪ من GDP). وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 76.0 مليون دينار ليبلغ 14,697.0 مليون دينار، وانخفاض قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2014 بمقدار 174.0 مليون دينار لتبلغ 1,922.0 مليون دينار. حيث انخفض رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 25.0 مليون دينار ليصل إلى 12,446.0 مليون دينار في نهاية شباط 2015 من ناحية، وثبات رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة عند مستوى

592.0 مليون دينار، من ناحية أخرى. كما حافظ رصيد سندات المؤسسات المستقلة على مستواه والبالغ 609.0 مليون دينار في نهاية شباط 2015، في حين ارتفع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 101.0 مليون دينار ليصل إلى 1,040.0 مليون دينار.

- شهد الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شباط 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 انخفاضاً طفيفاً مقداره 2.7 مليون دينار ليبلغ 8,027.4 مليون دينار (29.6٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 58.7٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 6.4٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 7.3٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 10.4٪، و13.8٪ بوحدة حقوق سحب خاصة.
- ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شباط 2015 بمقدار 248.3 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2014 ليصل إلى 20,803.4 مليون دينار (76.7٪ من GDP) مقابل 20,555.1 مليون دينار (80.8٪ من GDP) في نهاية عام 2014.
- بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال الشهرين الأولين من عام 2015 ما مقداره 62.8 مليون دينار (منها 35.2 مليون دينار فوائد) مقابل 99.0 مليون دينار (منها 34.9 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2014.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- رفع أسعار جميع المشتقات النفطية، مع الاستمرار بتثبيت سعر اسطوانة الغاز المنزلي وفقا للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2015		معدل النمو
		نيسان	أيـــار	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	610	625	2.5
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	775	795	2.6
السولار	فلس/لتر	455	470	3.3
الكاز	فلس/لتر	455	470	3.3
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	8.00	8.00	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	310.3	312.6	0.7
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	406	408	0.5
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	411	413	0.5
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	426	428	0.5
الإسفلت	دينار/طن	331.8	337.2	1.6

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2015/5/1

المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على ثلاث مذكرات بين الحكومتين الأردنية واليابانية بقيمة 17.6 مليون دولار، تقدم بموجبها الحكومة اليابانية للأردن ثلاث منح إضافية خارج نطاق المساعدات الثنائية المقدمة للمملكة، وذلك على النحو التالي: (آذار 2015).

  - منحة بقيمة مليار ين ياباني (8.4 مليون دولار) لتوفير أجهزة ومعدات طبية لوزارة الصحة، وذلك ضمن برنامج المنح اليابانية غير المرتبط بمشاريع.

- منحة بقيمة مليار ين ياباني (8.4 مليون دولار) لشراء معدات ومستلزمات طبية والخدمات التابعة لها لصالح كل من وزارة الصحة ومستشفى الأمير حمزة، وذلك ضمن برنامج المنح الجديد الذي أطلقته الحكومة اليابانية بهدف دعم جهود الحكومة الأردنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- منحة بقيمة 97.6 مليون ين ياباني (820 ألف دولار) تنفذ من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) لتغطية تكاليف بناء متحف البتراء، وذلك ضمن برنامج المنح الثقافية.

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر بين الحكومة الأردنية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة 100 مليون دولار، وذلك لتمويل برنامج دعم مشاريع ومنشآت المشاريع الصغيرة والمتوسطة (نيسان 2015).
- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر بين الحكومة الأردنية والبنك الدولي بقيمة 50 مليون دولار، بهدف دعم مشروع التنمية الشامل لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة (نيسان 2015).
- التوقيع على اتفاقية مشروع "تزويد المياه وخدمات الصرف الصحي للمجتمعات المستضيفة اللاجئين السوريين" مع الحكومة الالمانية بقيمة 10 مليون يورو، وذلك لتمويل مشاريع تهدف لمساعدة قطاع المياه في الأردن لتخطي ظروفه الطارئة وخصوصاً في محافظات الشمال (نيسان 2015).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر شباط من عام 2015 بنسبة 17.8٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 لتبلغ 371.0 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2015 انخفضت بنسبة 13.2٪ لتبلغ 805.4 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر شباط من عام 2015 بنسبة 1.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 لتبلغ 1,112.5 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2015 انخفضت بنسبة 15.5٪ لتبلغ 2,111.5 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر شباط من عام 2015 ارتفاعاً نسبته 9.3٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 ليبلغ 741.5 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2015 انخفض بنسبة 16.9٪ ليبلغ 1,306.1 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات بند السفر خلال شهر نيسان من عام 2015 بنسبة 21.5٪ مقارنة مع شهر نيسان من العام السابق لتصل إلى 237.9 مليون دينار، فيما انخفضت مدفوعات بند السفر بنسبة 7.4٪ مقارنة بذات الشهر من العام السابق، لتصل إلى 67.9 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2015، فقد انخفضت مقبوضات بند السفر بنسبة 14.8٪ لتصل إلى 879.9 مليون دينار، في حين انخفضت مدفوعاته بنسبة بلغت 0.5٪ لتصل إلى 274.2 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2014.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر آذار من عام 2015 بنسبة 4.2٪ ليبلغ 230.0 مليون دينار، أما خلال الربع الأول من عام 2015، فقد ارتفع إجمالي تحويلات العاملين بنسبة 3.2٪ ليبلغ 630.2 مليون دينار.
- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 1,730.4 مليون دينار (6.8٪ من GDP) خلال عام 2014 مقارنة مع عجز مقداره 2,458.0 مليون دينار (10.3٪ من GDP) خلال عام 2013.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 1,190.7 مليون دينار خلال عام 2014 مقارنة بحوالي 1,229.6 مليون دينار خلال عام 2013.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2014 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 1,872.9 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2013 ليصل إلى 23,063.9 مليون دينار.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 134.4 مليون دينار وانخفاض المستوردات بمقدار 388.0 مليون دينار خلال الشهرين الأولين من عام 2015، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 522.4 مليون دينار ليبلغ 2778.4 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من العام السابق.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون ثاني – شباط			
	2014 القيمة	معدل النمو (٪) 2014/2013	2015 القيمة	معدل النمو (٪) 2015/2014
التجارة الخارجية	3,300.8	4.3	2,778.4	-15.8
الصادرات الكلية	927.7	6.0	805.4	-13.2
الصادرات الوطنية	801.3	9.8	666.9	-16.8
المعاد تصديره	126.4	-13.1	138.5	9.6
المستوردات	2,499.5	2.7	2,111.5	-15.5
الميزان التجاري	-1,571.8	0.8	-1,306.1	-16.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون ثاني – شباط		
	2014	2015	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	136.5	144.6	5.9
العراق	132.3	109.3	-17.4
السعودية	95.6	90.4	-5.4
الهند	67.6	69.0	2.1
سوريا	37.7	32.1	-14.9
الإمارات	21.9	25.1	14.6
لبنان	15.7	16.8	7.0
المستوردات			
السعودية	440.2	439.6	-0.1
الصين	284.4	284.8	0.1
الولايات المتحدة الامريكية	133.7	129.0	-3.5
ألمانيا	117.4	90.9	-22.5
الهند	216.1	90.8	-58.0
الإمارات	97.9	71.0	-27.5
ايطاليا	69.8	65.6	-6.0
كوريا الجنوبية	68.0	60.6	-10.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الشهرين الأولين من عام 2015 انخفاضاً نسبته 13.2٪ لتصل إلى 805.4 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 6.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2014. وجاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 134.4 مليون دينار أو ما نسبته 16.8٪ لتصل إلى 666.9 مليون دينار وارتفاع السلع المعاد تصديرها بنسبة 9.6٪ لتصل إلى 138.5 مليون دينار.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الشهرين الأولين من عامي 2014 و2015، مليون دينار

	2014	2015	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**801.3**	**666.9**	**-16.8**
الملابس	**133.2**	**143.1**	**7.4**
الولايات المتحدة الأمريكية	120.9	129.7	7.3
الخضروات	**67.2**	**57.9**	**-13.8**
سوريا	25.5	20.0	-21.6
العراق	9.9	9.9	-
الإمارات	5.6	4.7	-16.1
منتجات دوائية وصيدلية	**57.2**	**55.4**	**-3.1**
السعودية	15.3	18.8	22.9
العراق	7.4	7.3	-1.4
الإمارات	2.7	4.8	77.8
السودان	3.5	4.6	31.4
البوتاس	**70.9**	**50.5**	**-28.8**
ماليزيا	2.0	13.0	550.0
الهند	20.3	12.4	-38.9
مصر	2.4	3.2	33.3
الفوسفات	**58.4**	**48.2**	**-17.5**
الهند	40.3	40.5	0.5
الأسمدة	**60.6**	**28.3**	**-53.3**
الهند	-	13.5	-
العراق	2.1	5.5	161.9
بلغاريا	3.7	4.3	16.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الشهرين الأولين من عام 2015 بالمقارنة مع عام 2014، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض الصادرات من الخضروات بمقدار 9.3 مليون دينار (13.8٪) لتصل إلى 57.9 مليون دينار، حيث استحوذت أسواق كل من سوريا والعراق والإمارات على ما نسبته 59.8٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

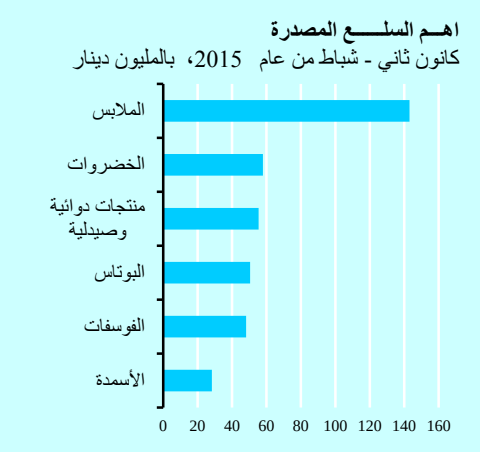

- انخفاض الصادرات من الأسمدة بمقدار 32.3 مليون دينار، أو ما نسبته 53.3٪، لتصل إلى 28.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والعراق وبلغاريا على ما نسبته 82.3٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

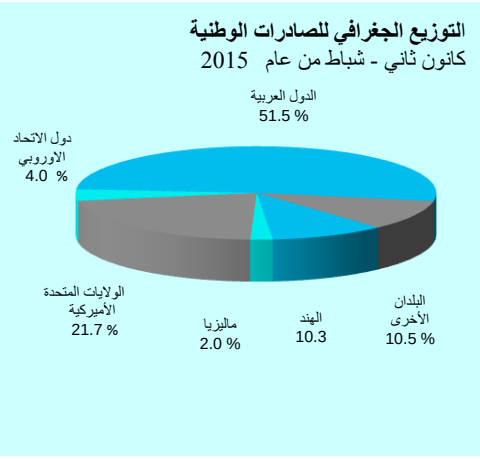

- انخفاض الصادرات من الفوسفات بمقدار 10.2 مليون دينار (17.5٪) لتصل إلى 48.2 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 26.3٪ وارتفاع أسعار الفوسفات بنسبة 12.0٪. وتشكل الهند السوق الرئيسية لصادرات الفوسفات حيث استحوذت على نحو 84.0٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- انخفاض صادرات البوتاس بمقدار 20.4 مليون دينار (28.8٪) لتصل إلى 50.5 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من ماليزيا والهند ومصر على ما نسبته 56.6٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والخضروات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والبوتاس والفوسفات والأسمدة خلال الشهرين الأولين من عام 2015 على ما نسبته 57.5٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 55.8٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق والسعودية والهند وسوريا والإمارات ولبنان على ما نسبته 73.1٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الشهرين الأولين من عام 2015 مقابل 63.3٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014.

المستـــــوردات السلعيـــــة

انخفضت مستوردات المملكة خلال الشهرين الأولين من عام 2015 بنسبة 15.5٪ مقارنة مع العام السابق لتصل إلى 2,111.5 مليون دينار، مقابل نمو نسبته 2.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2014.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2015 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2014، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 156.8 مليون دينار، أو ما نسبته 41.5٪، لتصل إلى 220.8 مليون دينار. وتعد كل من السعودية وبلجيكا والكويت الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه المنتجات.

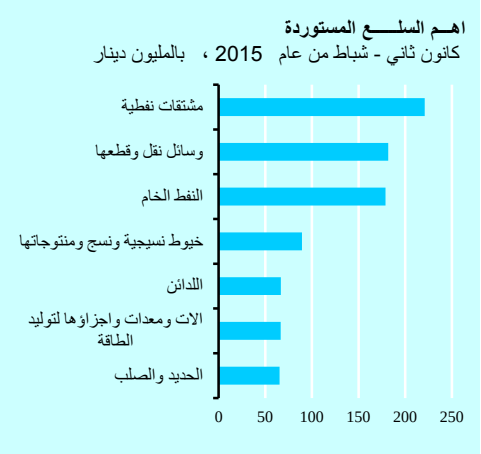

- انخفاض المستوردات من النفط الخام بمقدار 49.2 مليون دينار، أو ما نسبته 21.6٪، لتصل إلى 178.9 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض بشكل رئيس نتيجة لانخفاض الأسعار بنسبة 52.9٪. في حين ارتفعت الكميات المستوردة بنسبة 66.6٪ مقارنة مع الفترة المقابلة من العام السابق ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.
- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 4.7 مليون دينار، أو ما نسبته 2.7٪، لتصل إلى

أبرز المستوردات السلعية خلال الشهرين الأولين من عام 2014 و2015، مليون دينار

	2014	2015	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**2,499.5**	**2,111.5**	**-15.5**
مشتقات نفطية	**377.6**	**220.8**	**-41.5**
السعوديه	0.6	105.7	-
بلجيكا	0.3	38.7	-
الكويت	0.0	37.5	-
وسائل النقل وقطعها	**177.0**	**181.7**	**2.7**
اليابان	41.7	37.5	-10.1
كوريا الجنوبية	37.8	34.8	-7.9
الولايات المتحدة الأمريكية	35.3	30.8	-12.7
النفط الخام	**228.1**	**178.9**	**-21.6**
السعودية	228.15	178.9	-21.6
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**93.7**	**89.3**	**-4.7**
الصين	44.8	35.4	-21.0
تايوان	20.0	27.1	35.5
تركيا	4.3	4.8	11.6
اللدائن	**79.5**	**66.6**	**-16.2**
السعودية	39.1	31.0	-20.7
الصين	6.4	6.2	-3.1
الإمارات	4.5	5.2	15.6
آلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة	**47.5**	**66.5**	**40.0**
الدنمارك	0.0	29.2	-
الولايات المتحدة الامريكية	9.6	18.2	89.6
ألمانيا	22.6	7.9	-65.0
الحديد والصلب	**84.2**	**65.3**	**-22.4**
الصين	14.8	33.6	127.0
روسيا	3.6	8.5	136.1
السعودية	9.9	4.4	-55.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

181.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 56.7٪.

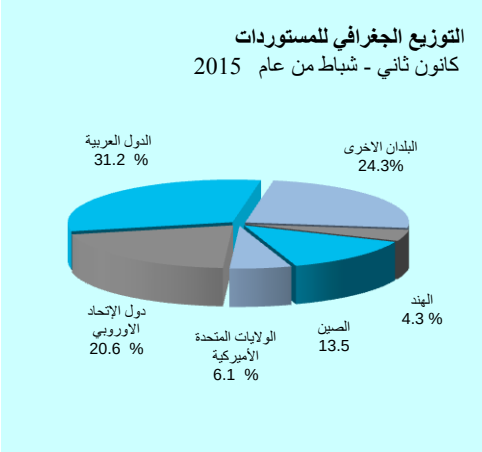

- وعليه، استحوذت المستوردات من "المشتقات النفطية" و"وسائط النقل وقطعها" و"النفط الخام" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"اللدائن" و"آلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة" و"الحديد والصلب" على ما نسبته 41.2٪ من إجمالي المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2015 مقابل 43.5٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والهند والإمارات وإيطاليا وكوريا الجنوبية خلال الشهرين الأولين من عام 2015 على ما نسبته 58.4٪ من إجمالي المستوردات مقابل 57.1٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الشهرين الأولين من عام 2015 ارتفاعاً مقداره 12.1 مليون دينار أو ما نسبته 9.6٪ مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2014 لتبلغ 138.5 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الشهرين الأولين من عام 2015 انخفاضاً مقداره 265.7 مليون دينار، أي بنسبة 16.9٪ مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2014 ليصل إلى 1,306.1 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر آذار بنسبة 4.2٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق ليبلغ 230.0 مليون دينار، أما خلال الربع الأول من عام 2015 فقد ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 3.2٪ ليصل إلى 630.2 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

الســـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال نيسان من عام 2015 انخفاضاً مقداره 65.3 مليون دينار (21.5٪) مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق لتصل إلى 237.9 مليون دينار، أما خلال الثلث الأول من عام 2015، فقد انخفضت مقبوضات السفر بنسبة 14.8٪ لتصل إلى 879.9 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر نيسان من عام 2015 انخفاضاً مقداره 5.4 مليون دينار (7.4٪) لتصل إلى 67.9 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق، أما خلال الثلث الأول من عام 2015، فقد انخفضت مقبوضات السفر بنسبة 0.5٪ لتصل إلى 274.2 مليون دينار وذلك مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات **خلال عام 2014** بالمقارنة مع عام 2013 إلى ما يلي:-

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,730.4 مليون دينار (6.8٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 2,458.0 مليون دينار (10.3٪ من GDP) خلال عام 2013. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

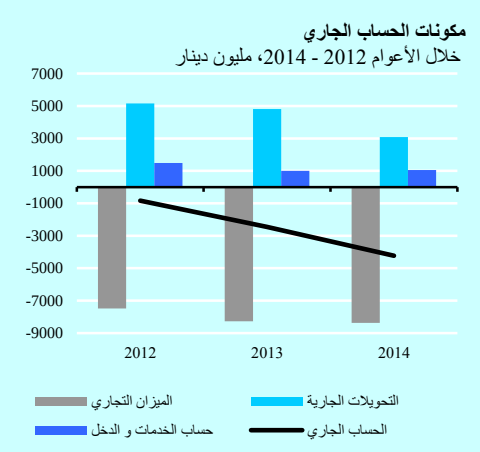

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال عام 2014 بمقدار 106.1 مليون دينار (1.3٪) ليصل إلى 8,376.2 مليون دينار مقابل 8,270.1 مليون دينار خلال عام 2013.
- ارتفاع الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع عام 2013 بمقدار 541.6 مليون دينار ليبلغ 1,780.8 مليون دينار.
- تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 295.9 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 240.4 مليون دينار خلال عام 2013، وذلك محصلة لتسجيل صافي دخل الاستثمار لعجز مقداره 519.5 مليون دينار مقارنة بحجز مقداره 460.7 مليون دينار في عام 2013، بالإضافة إلى ارتفاع الوفر في صافي بند تعويضات العاملين بمقدار 3.3 مليون دينار ليصل إلى 223.6 مليون دينار.
- ارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 347.6 مليون دينار ليصل إلى 5,160.9 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال عام 2014 بمقدار 278.6 مليون دينار ليبلغ نحو 1,341.4 مليون دينار، وارتفاع صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 626.2 مليون دينار ليصل إلى 3,819.5 مليون دينار. ومن الجدير ذكره بأن مقبوضات حوالات العاملين قد حققت ارتفاعاً نسبته 2.6٪ خلال عام 2014 لتصل إلى 2,388.0 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال عام 2014، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 1,157.3 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 1,688.0 مليون دينار خلال عام 2013. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:
  - تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 1,190.7 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 1,229.6 مليون دينار خلال عام 2013.
  - تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 784.5 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 1,268.4 مليون دينار خلال عام 2013.
  - تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 857.1 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 2,901.8 مليون دينار خلال عام 2013.
  - ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,678.1 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 3,713.5 مليون دينار خلال عام 2013.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية عام 2014 التزاماً نحو الخارج بلغ 23,063.9 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 21,191.0 مليون دينار في نهاية عام 2013، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2014 بالمقارنة مع نهاية عام 2013 بمقدار 867.0 مليون دينار ليصل إلى 18,427.0 مليون دينار، وقد جاء ذلك محصلة إلى ارتفاع رصيد الاصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,574.1 مليون دينار، بالإضافة إلى انخفاض كل من القروض الممنوحة من البنوك لغير المقيمين وودائع الجهاز المصرفي في الخارج في الخارج بمقدار 336.1 مليون دينار و239.4 مليون دينار، على التوالي.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2014 بالمقارنة مع نهاية عام 2013 بمقدار 2,740.0 مليون دينار ليصل إلى 41,491.0 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 1,419.5 مليون دينار ليبلغ 20,400.7 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 1,225.3 مليون دينار ليبلغ 5,920.7 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد الائتمان التجاري الممنوح للجهات المقيمة في المملكة بمقدار 211.7 مليون دينار ليبلغ 917.6 مليون دينار.
  - انخفاض الرصيد القائم للقروض الخارجية الممنوحة لكافة الجهات المقيمة في المملكة بمقدار 148.9 مليون دينار ليبلغ 3,195.2 مليون دينار.
  - انخفاض ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 138.8 مليون دينار (انخفاضها لدى البنك المركزي بمقدار 152.5 مليون دينار وارتفاعها لدى البنوك المرخصة بمقدار 13.7 مليون دينار) لتبلغ 8,089.4 مليون دينار.